

أقتراح قانون معجل مكرر

مادة وحيدة

١- تعدل احكام اتفاقية القرض الموقع بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي
للانشاء والتعمير لتنفيذ المشروع الطارىء لدعم شبكة الامان الاجتماعي
لاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ والازمة الاقتصادية في لبنان الصادرة بموجب
القانون رقم ٢١٩ تاريخ ٢٠٢١/٤/١٥ والك وفقا للجدول المرفق ريطا .

٢- يعمل بهذا القانون فوق نشره في الجريدة الرسمية

رئيس المجلس
مجلس الوزراء

نائب رئيس المجلس
مجلس الوزراء

اقترح تعديل للإيضاحات والملاحق

اتفاقية القرض: المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة
لجائحة كوفيد - ١٩ والأزمة الاقتصادية في لبنان

توضيحات وتعديلات من قبل الحكومة على أسئلة واستفسارات المجلس النيابي على اتفاقية القرض لدعم شبكة الأمان الاجتماعي. وقد تم مناقشة هذه البنود والموافقة عليها من قبل رئيس مجلس الوزراء، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة المالية والبنك الدولي.
إن دور المجلس النيابي الكريم هو مراقبة عمل الحكومة في مدى تطبيق البنود الواردة في الورقة.

(الإيضاحات)

برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة: الذي سيتولى تنفيذ ومراقبة المعاملات المالية وإدارة توزيع بطاقات الكترونية مسبقة الدفع للمستفيدين عبر وزارة الشؤون الاجتماعية ويمكن الاستعانة بالجيش اللبناني عند الاقتضاء بالاتفاق مع البنك الدولي على الآلية التي ستبني بالتوزيع.

بعد المفاوضات مع برنامج الأغذية العالمي تم الاتفاق في المرحلة الأولى من المفاوضات على تخفيض نسبة وحدة الدعم غير المباشر من ٤ - ٦,٥ % إلى ١ % والتي كانت ستدفع من قيمة التقديمات من المكونين الأول والثاني من الاتفاقية، وبنتيجة المفاوضات تم تخفيضها إلى ٠,٥ % تُدفع من أصل القرض وتُعوّض لاحقاً من الهبات التي قد يتم تأمينها.

ترشيح الدعم: لا تعديل

التعاقد (التوظيف سابقاً): إن الحاجة هي فقط إلى ١١ خبير للعمل في تنفيذ وإدارة المشروع، لدى رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم العالي. وتتعهد الحكومة بإنهاء عمل المتعاقدين وذلك عند انتهاء عقد إيجارة خدمة لكل متعاقد وبموجب خطة الشراء المحددة بالاتفاقية والاعتمادات المرصدة فيها. مع الإشارة إلى أنه فور انتهاء المشروع تعتبر جميع العقود ملغاة. وسيصار إلى الإعلان عن كل من لديه الرغبة بالتقدم للتعاقد على أن يكون الاختيار وفق التالي:

- اعتماد الآلية المنصوص عنها في الاتفاقية لاختيار متعاقدين من خبراء وتقنيين.
- تعمل وحدة الإدارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي على وضع الوصف الوظيفي والموافقة عليه من قبل البنك الدولي والذي على أساسه يتم اختيار الموظفين.
- تُحدد أجور المتعاقدين حسب الوصف الوظيفي المتفق عليه وخطة المشتريات الموافق عليها من قبل البنك الدولي.
- ينتهي التعاقد عند انتهاء المشروع.

خطة المشتريات: تُستبدل خطة المشتريات بجدول تقوم بإعداده الحكومة اللبنانية بالاتفاق مع البنك الدولي ، تكون غايته تأمين وفر يتراوح ما بين ٦ الى ٧ مليون دولار بالحد الأدنى لتحويله الى الجزء الاول من أجل زيادة عدد العائلات التي تستفيد من المساعدات. كذلك سيقوم البنك بمساعدة الحكومة اللبنانية بالحصول على هبات اضافية عند توفرها.

ملاحظة: أي مبالغ إضافية من فرق سعر الصرف أو مصاريف تشغيلية لم تصرف أو تستهلك من قبل البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي والوزارات المعنية لأي سبب كان سيتم إعادة برمجتها واستخدامها كتحويل للمستفيدين بإضافة عدد من الأسر المحتاجة.

الدفع (باليرة اللبنانية سابقاً): على وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم العالي، ووحدة الادارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء دفع كافة المصاريف باليرة اللبنانية أو العملة الاجنبية بحسب الآلية الذي سينفق عليها ما بين البنك الدولي ووزارة المالية ومصرف لبنان.

قواعد البيانات: تُستخدم منصة التسجيل Impact لتحديد الأسر التي تستفيد من البرنامج الطارئ لشبكات الأمان الإجتماعي (ESSN) وفق المعايير الواردة في هذا القانون (٢١٩).

التواصل: لا تعديل

الزيارات المنزلية للتحقق من الاهلية (المسح سابقاً): سيعمد برنامج الأغذية العالمي على التعاقد مع شركات لإجراء الزيارات المنزلية لتعبئة الاستمارات للأسر الأكثر فقراً أو التي تعيش تحت خط الفقر، فيما يبقى الإشراف على العمل من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك الدولي وذلك حسب النقاط المحددة في الشروط المرجعية المتفق عليها بين الحكومة اللبنانية، البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي.

كيفية اختيار المستفيدين: لا تعديل

الأثر الرجعي: لا تعديل

النازحون السوريون: لا تعديل

اللجنة الوزارية: لا تعديل

اللجنة التقنية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي: خلال العمل على تنفيذ المشروع، تراقب اللجنة التقنية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي، تقدم المشروع وتعمل على حل القضايا الناشئة ورفع القرارات اللازمة الى اللجنة الوزارية والتنسيق والتعاون على أعلى المستويات والإشراف الشفاف على البرامج. وتعمل أيضاً كسكرتاريا للجنة الوزارية.

اللجنة التقنية مؤلفة من: وزير الشؤون الاجتماعية/رئيساً، مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية، مدير عام وزارة التربية والتعليم العالي والمهني، مدير عام وزارة المالية، مدير عام الاحصاء المركزي، مدير المشروع (رئاسة مجلس الوزراء)، مدير وحدة المشروع (وزارة الشؤون الاجتماعية)، ممثل عن مصرف لبنان، ممثل عن البنك الدولي، ممثل عن برنامج الغذاء العالمي، ممثل عن الاتحاد العمالي العام وممثل عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي.

وحدة الادارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء (في السرايا سابقا): ستكون وحدة الادارة المركزية في مجلس الوزراء مسؤولة عن المهام الادارية للمشروع بما فيها:

- ادارة الاحالات ونتائج الزيارات المنزلية،
- إصدار نتائج ولوائح العائلات المستفيدة،
- قيادة التحضيرات لإعداد دليل عمليات المشروع،
- ادارة قاعدة بيانات البرنامج الوطني لدعم الاسر الاكثر فقراً، وشبكة الامان الاجتماعي،
- التحقق من البيانات، والمراجعات مع قواعد البيانات الوطنية،
- معالجة بيانات الاسر وتقييمها وترتيبها حسب معادلات قياس مستوى الدخل، على اللجنة الوزارية
- مراجعة معادلات القياس والمعايير والموافقة عليها بناءً على اقتراح اللجنة التقنية،
- المحافظة على معادلة قياس مستوى الدخل،
- إدارة مهام المتابعة والتقييم والرصد،
- إدارة مهام العمليات المتعلقة بالمشتريات والتوريدات والتعاقدات، والادارة المالية، والتدقيق والمتابعة

وحدة الادارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء تتألف من: مدير الوحدة المركزية، مسؤول معلوماتية، مسؤول التواصل، خبير إحصائي، مسؤول إدارة مالية مسؤول الادارة والتقييم، مسؤول التوريدات والعقود، مسؤول معايير اجتماعية،

وحدة المشروع - وزارة التربية والتعليم العالي: لا تعديل

أنشاء وحدات جديدة: لا تعديل

حلفة وصل مع المستفيدين: لا تعديل

التقارير: لا تعديل

الاستشفاء: لا تعديل

تعاقد مع الجمعيات: لا تعديل

حماية المعلومات الشخصية للمستفيدين: لا تعديل

(الملاحق)

ملحق رقم ١ (الغاء)

ملحق رقم ٢ (الغاء) وإضافة ما جاء سابقاً في النص بخصوص خطة المشتريات

(اقتراح إضافة مادة إيضاحية جديدة)

النزاعات: تحل النزاعات الناجمة عن العقود المرتبطة بتطبيق هذه الاتفاقية عن طريق التحكيم وذلك وفقاً لأحكام المادة ٨٠٩ من قانون اصول المحاكمات المدنية حسب الاحكام المنصوص عليها في العقود النموذجية المعمول بها لدى البنك الدولي بناءً على اتفاقية القرض.

اتفاقية القرض: المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة
لجائحة كوفيد - ١٩ والأزمة الاقتصادية في لبنان

قبل التعديل	بعد التعديل
<p>توضيحات وتعديلات من قبل الحكومة على أسئلة واستفسارات المجلس النيابي على اتفاقية القرض لدعم شبكة الأمان الاجتماعي. وسيتم مخاطبة البنك الدولي من قبل وزير المالية بهذه التوضيحات والتعديلات اللازمة لأصل مُقترح المشروع والمصادقة عليها من قبل البنك الدولي في لبنان. ستلتزم الحكومة بتطبيق جميع البنود الواردة في الورقة.</p> <p>إن دور المجلس النيابي الكريم هو مراقبة عمل الحكومة في مدى تطبيق البنود الواردة في الورقة.</p>	<p>توضيحات وتعديلات من قبل الحكومة على أسئلة واستفسارات المجلس النيابي على اتفاقية القرض لدعم شبكة الأمان الاجتماعي. وقد تم مناقشة هذه البنود والموافقة عليها من قبل رئيس مجلس الوزراء، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة المالية والبنك الدولي.</p> <p>إن دور المجلس النيابي الكريم هو مراقبة عمل الحكومة في مدى تطبيق البنود الواردة في الورقة. وقد تمت الموافقة على جميع بنود هذه الورقة من قبل رئيس مجلس الوزراء، ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي، والبنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي</p>
<p><u>برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة: الذي سيتولى إدارة توزيع بطاقات الكترونية مسبقة الدفع للمستفيدين عبر وزارة الشؤون الاجتماعية والجيش اللبناني مع مراقبة المعاملات المالية (ملحق رقم ١: اقتراح برنامج الأغذية العالمي).</u></p> <p>بعد المفاوضات مع برنامج الأغذية العالمي تم الاتفاق في المرحلة الأولى من المفاوضات على تخفيض نسبة وحدة الدعم غير المباشر من ٤ - ٦,٥ % إلى ١ % والتي كانت ستدفع من قيمة التقديمات من المكونين الأول والثاني من الاتفاقية، وبنتيجة المفاوضات تم تخفيضها إلى ٠,٥ % تُدفع من أصل القرض وتُعوّض لاحقاً من الهيئات التي قد يتم تأمينها.</p>	<p><u>برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة: الذي سيتولى إدارة توزيع بطاقات الكترونية مسبقة الدفع للمستفيدين عبر وزارة الشؤون الاجتماعية والجيش اللبناني مع مراقبة المعاملات المالية (ملحق رقم ١: اقتراح برنامج الأغذية العالمي).</u></p> <p>بعد المفاوضات مع برنامج الأغذية العالمي تم الاتفاق في المرحلة الأولى من المفاوضات على تخفيض نسبة وحدة الدعم غير المباشر من ٤ - ٦,٥ % إلى ١ % والتي كانت ستدفع من قيمة التقديمات من المكونين الأول والثاني من الاتفاقية، وبنتيجة المفاوضات خلال الأسبوع الماضي تم تخفيضها إلى ٠,٥ % لتصبح ١,١٩٩,٨٩٦ د.أ. مع تكاليف الدعم غير المباشر، وهذا المبلغ سيتم دفعه كهيئة من البنك الدولي من برنامج صندوق التمويل الخاص بعملية الطوارئ للبنان (LSCPF) وليس من ميزانية القرض.</p>
<p><u>ترشيح الدعم: لا تعديل</u></p>	<p><u>ترشيح الدعم: لا تعديل</u></p>
<p><u>التوظيف: إن الحاجة فقط إلى ١١ موظف للعمل في تشغيل أنظمة المعلوماتية المتعلقة بتنفيذ المشروع لدى رئاسة مجلس</u></p>	<p><u>التوظيف: إن الحاجة فقط إلى ١١ خبير للعمل في تنفيذ</u></p>

الوزراء، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم العالي. وتتعهد الحكومة بانتهاء عمل الفريق بناء على مدة عقد إجارة خدمة لكل متعاقد وبموجب خطة الشراء المحددة بالاتفاقية والاعتمادات المرصدة فيها. مع الإشارة الى أنه فور انتهاء المشروع بعد ثلاث سنوات تعتبر جميع العقود ملغاة. وسيصار الى الإعلان عن كل من لديه الرغبة بالتقدم للتوظيف على أن يكون الاختيار:

- اعتماد شركة متخصصة لاختيار موظفين يكون لديها الثقة والمعرفة ومعترف بها رسمياً في لبنان وأن يكون أجراً لقاء ذلك مدرجاً.

- تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك الدولي على وضع الوصف الوظيفي وعلى أساسه يتم اختيار الموظفين.

- أن يتقاضى الموظفون رواتبهم بالليرة اللبنانية وأن لا يتجاوز الحد الأقصى للراتب ال ٧ ملايين ليرة لبنانية كراتب أساسي للفئة الأولى منهم.

- ينتهي التوظيف عند انتهاء المشروع.

التالي:

- اعتماد الآلية المنصوص عنها في الإتفاقية لاختيار متعاقدين من خبراء وتقنيين.

- تعمل وحدة الادارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي على وضع الوصف الوظيفي والموافقة عليه من قبل البنك الدولي والذي على أساسه يتم اختيار الموظفين.

- تُحدد أحوار المتعاقدين حسب الوصف الوظيفي المتفق عليه وخطة المشتريات الموافق عليها من قبل البنك الدولي.

- ينتهي التعاقد عند انتهاء المشروع.

خطة المشتريات: تُستبدل خطة المشتريات بحول تقوم بإعداده الحكومة اللبنانية بالاتفاق مع البنك الدولي ، تكون غايته تأمين وفر يتراوح ما بين ٦ الى ٧ مليون دولار بالحد الأدنى لتحويله الى الجزء الأول من أجل زيادة عدد العائلات التي تستفيد من المساعدات. كذلك سيقوم البنك بمساعدة الحكومة اللبنانية بالحصول على هبات اضافية عند توفرها.

خطة المشتريات: تم التوافق على تنزيل الميزانية (الجدول مرفق ربطاً ملحق رقم ٢) ليصبح حوالي ١٠ ملايين دولار أميركي والمخصص لتغطية المصاريف التشغيلية للمكونات ١ و٢ و٣ و٤.

إن المبلغ المتبقي والبالغ قيمته حوالي ٢١ مليون دولار سوف يحول الى الجزء الأول من المشروع والذي يعني بتوفير التحويلات النقدية، وسيساهم في زيادة ١٤,٢٥٧ عائلة مستفيدة من القرض.

ستنعمل مع البنك الدولي لتحويل مبلغ يفوق ٢,٥ مليون دولار كهيئة لتغطية وحدة الدعم غير المباشر في برنامج الأغذية العالمي (٠,٥٪) وتكاليف دعم غير مباشر لبرنامج الأغذية العالمي البالغة (١,١٩٩,٨٩٦ \$). والمبلغ المتبقي سوف يستخدم قسم منه على المسح للتحقق من العائلات المحتاجة والقسم الأخر لتغطية مصاريف تشغيلية للبرنامج.

<p>ملاحظة: أي مبالغ إضافية من فرق سعر الصرف أو مصاريف تشغيلية لم تصرف أو تستهلك من قبل البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي والوزرات المعنية لأي سبب كان سيتم إعادة برمجتها واستخدامها كتحويل للمستفيدين بإضافة عدد من الأسر المحتاجة.</p>	<p>ملاحظة: أي مبالغ إضافية من فرق سعر الصرف أو مصاريف تشغيلية لم تصرف أو تستهلك من قبل البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي والوزرات المعنية لأي سبب كان سيتم إعادة برمجتها واستخدامها كتحويل للمستفيدين بإضافة عدد من الأسر المحتاجة.</p>
<p>الدفع: على وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم العالي، ووحدة الإدارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء دفع كافة المصاريف بالليرة اللبنانية أو العملة الأجنبية بحسب الآلية الذي سنتفق عليها ما بين البنك الدولي ووزارة المالية ومصروف لبنان.</p>	<p>الدفع بالليرة اللبنانية: على وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم العالي، والوحدة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء التقييد والالتزام بدفع كافة المصاريف بالليرة اللبنانية للشركات والعاملين والموظفين والأشخاص وغيرهم، ويحظر دفع أي مبلغ بالعملة الأجنبية إلا لشراء معدات كأجهزة كمبيوتر وغيرها المستوردة من الخارج.</p>
<p>قواعد البيانات: تُستخدم منصة التسجيل Impact لتحديد الأسر التي تستفيد من البرنامج الطارئ لشبكات الأمان الاجتماعي (ESSN) وفق المعايير الواردة في هذا القانون (٢٠١٩).</p>	<p>قواعد البيانات: سيتم فتح التسجيل على قاعدة بيانات حديثة لمدة شهر واحد ضمن معايير محددة وشفاقة من وزارة الشؤون الاجتماعية التي ستقدم آلية لكيفية إتمام التسجيل مع الالتزام أن يكون وقبل البدء بذلك، قد تم تحضير استمارة يتبين فيها رقم الهوية لكل فرد من أفراد العائلة وتستبدل الهوية بإخراج قيد إذا تعذر الحصول على بطاقة هوية ولأسباب مجررة وسيتم الموافقة على الاستمارة من قبل اللجنة الوزارية، وستتم المغارنة والتدقيق مع برامج استهداف الأسر الأكثر فقراً IMPACT و NPTP والبرنامج الوطني للتكافل الاجتماعي NSSP (مساعدة شهرية بقيمة ٤٠٠,٠٠٠ ل.ل (ومراكز الشؤون الاجتماعية وستكون أولوية الاختيار للأسماء التي قدمت أرقام الهوية أو إخراج القيد في إطار المعايير المحددة. على أن يتم الانتهاء من قاعدة بيانات الأسر الفقيرة لمهلة أقصاها ٦ أشهر. تعتمد قاعدة البيانات للأسر الفقيرة في كافة المشاريع الممولة من الدولة أو الجهات المانحة.</p>
<p>التواصل: لا تعديل</p>	<p>التواصل:</p>
<p>الزيارات المنزلية للتحقق من الأهلية: سيعمد برنامج الأغذية العالمي على التعاقد مع شركات لإجراء الزيارات المنزلية لتعبئة الاستمارات للأسر الأكثر فقراً أو التي تعيش تحت</p>	<p>المسح: تتمتع وزارة الشؤون الاجتماعية على وضع آلية لتشغيل حوالي ٤٨ عامل اجتماعي لديها مع الاستعانة بأشخاص من الصليب الأحمر وطلاب الجامعات والجمعيات</p>

<p><u>خط الفقر، فيما يبقى الإشراف على العمل من قبل وزارة الشؤون الإجتماعية والبنك الدولي وذلك حسب النقاط المحددة في الشروط المرجعية المتفق عليها بين الحكومة اللبنانية، البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي.</u></p>	<p>والهيئات الإنسانية لتعبئة الاستمارات لأكثر من 100 ألف التي وتعيش تحت خط الفقر، وسيتم دفع مستحقات إضافية للعاملين بالليرة اللبنانية من هبة البنك الدولي الذي سيقوم بتحويل الأموال الى برنامج الأغذية العالمي، الذي بدوره سيدفع الى العمال الاجتماعيين كونه من الصعب جداً التحويل المالي من البنك الدولي الى وزارة الشؤون الاجتماعية. إن الهدف من المسح الضام هو توسيع قاعدة البيانات للبرامج الاجتماعية لمساعدة المستحقين.</p>
<p><u>كيفية اختيار المستفيدين: لا تعديل</u></p>	<p><u>كيفية اختيار المستفيدين:</u></p>
<p><u>الأثر الرجعي: لا تعديل</u></p>	<p><u>الأثر الرجعي:</u></p>
<p><u>النازحون السوريون : لا تعديل</u></p>	<p><u>النازحون السوريون :</u></p>
<p><u>اللجنة الوزارية: لا تعديل</u></p>	<p><u>اللجنة الوزارية:</u></p>
<p><u>اللجنة التقنية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي: خلال العمل على تنفيذ المشروع، تراقب اللجنة التقنية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي، تقدم المشروع وتعمل على حل القضايا الناشئة ورفع القرارات اللازمة الى اللجنة الوزارية والتنسيق والتعاون على أعلى المستويات والإشراف الشفاف على البرامج. وتعمل أيضاً كسكرتاريا للجنة الوزارية.</u></p>	<p><u>اللجنة التقنية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي: خلال العمل على تنفيذ المشروع، تراقب تقدم المشروع وتعمل على حل القضايا الناشئة ورفع القرارات اللازمة الى اللجنة الوزارية والتنسيق والتعاون على أعلى المستويات والإشراف الشفاف على البرامج. وتعمل أيضاً كسكرتاريا للجنة الوزارية. كما ستعمل على:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ● إدارة تقديم الطلبات والتحقق من المتقدمين (بما فيها جمع البيانات لقياس مستوى الدخل، وإحالة النتائج للوحدة المركزية) ● تقديم الخدمات الاجتماعية ● بناء قدرات العاملين الاجتماعيين في إدارة الحالات (case management) ● إدارة نظام آلية معالجة المظالم (الشكاوى) ● تنفيذ حملات التواصل والتوعية بالتنسيق مع وحدة الإدارة

المركزية

يتألف فريق العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية في هذا المشروع: مدير الوحدة، منسق العمل / التحقيق الميداني، مسؤول نظام الشكاوى، مسؤول التواصل، مسؤول قاعدة البيانات، مسؤول أعمال تكنولوجيا المعلومات، مسؤول برنامج خدمات اجتماعية، مسؤول برنامج التحويلات النقدية، مسؤول برنامج التعليم.

اللجنة التقنية مؤلفة من: وزير الشؤون الاجتماعية/رئيساً، مدير عام وزارة التربية والتعليم العالي، مدير عام وزارة إيداع التعليم العالي والمهني، مدير عام وزارة المالية، ممثل عن مصرف لبنان، مدير وحدة المشروع (وزارة الشؤون الاجتماعية)، ممثل عن المدير العام للمشروع، مدير وحدة المشروع- وزارة الشؤون الاجتماعية، ممثل عن البنك الدولي، ممثل عن برنامج الغذاء العالمي، ممثل عن الاتحاد العمالي العام وممثل عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي.

اللجنة التقنية مؤلفة من: وزير الشؤون الاجتماعية/رئيساً، مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية، مدير عام وزارة التربية والتعليم العالي والمهني، مدير عام وزارة المالية، مدير عام الاحصاء المركزي، مدير المشروع (رئاسة مجلس الوزراء)، مدير وحدة المشروع (وزارة الشؤون الاجتماعية)، ممثل عن مصرف لبنان، ممثل عن البنك الدولي، ممثل عن برنامج الغذاء العالمي، ممثل عن الاتحاد العمالي العام وممثل عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي.

اللجنة التقنية مؤلفة من: وزير الشؤون الاجتماعية/رئيساً، مدير عام وزارة التربية والتعليم العالي، مدير عام وزارة إيداع التعليم العالي والمهني، مدير عام وزارة المالية، ممثل عن مصرف لبنان، مدير عام الاحصاء المركزي، المدير العام للمشروع، مدير وحدة المشروع- وزارة الشؤون الاجتماعية، ممثل عن البنك الدولي، ممثل عن برنامج الغذاء العالمي، ممثل عن الاتحاد العمالي العام وممثل عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي.

اللجنة التقنية مؤلفة من: وزير الشؤون الاجتماعية/رئيساً، مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية، مدير عام وزارة التربية والتعليم العالي والمهني، مدير عام وزارة المالية، مدير عام الاحصاء المركزي، مدير المشروع (رئاسة مجلس الوزراء)، مدير وحدة المشروع (وزارة الشؤون الاجتماعية)، ممثل عن مصرف لبنان، ممثل عن البنك الدولي، ممثل عن برنامج الغذاء العالمي، ممثل عن الاتحاد العمالي العام وممثل عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي.

وحدة الإدارة المركزية في السراي: ستقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بإحالة الاستشارات ونتائج المسح إلى الوحدة المركزية لتكون مسؤولة عن التالي:

قيادة التحضيرات لاعداد دليل عمليات المشروع
ادارة قاعدة بيانات البرنامج الوطني لدعم الاسر الاكثر فقراً
التحقق من البيانات، والمراجعات مع قواعد البيانات الوطنية،
معالجة بيانات الاسر وتقييمها وترتيبها حسب معدلات قياس مستوى الدخل، على اللجنة الوزارية مراجعة معادلا القياس والمعايير الموافقة عليها بناء على اقتراح اللجنة،

وحدة الإدارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء:

ستكون وحدة الإدارة المركزية في مجلس الوزراء مسؤولة عن المهام الادارية للمشروع بما فيها:

- ادارة الاحالات ونتائج الزيارات المنزلية،
- إصدار نتائج ولوائح العائلات المستفيدة،
- قيادة التحضيرات لاعداد دليل عمليات المشروع،
- ادارة قاعدة بيانات البرنامج الوطني لدعم الاسر الاكثر فقراً، وشبكة الامان الاجتماعي،

<ul style="list-style-type: none"> - التحقق من البيانات، والمراجعات مع قواعد البيانات الوطنية، - معالجة بيانات الامر وتقييمها وترتيبها حسب معادلات قياس مستوى الدخل، على اللجنة الوزارية مراجعة معادلات القياس والمعايير والموافقة عليها بناء على اقتراح اللجنة التقنية، - المحافظة على معادلة قياس مستوى الدخل، - إدارة مهام المتابعة والتقييم والرصد، - إدارة مهام العمليات المتعلقة بالمشتريات والتوريدات والتعاقدات، والإدارة المالية، والتتقيق والمتابعة 	<p>المحافظة على معادلة قياس مستوى الدخل،</p> <p>إدارة مهام المتابعة والتقييم والرصد،</p> <p>إدارة مهام العمليات المتعلقة بالمشتريات والتوريدات والتعاقدات، والإدارة المالية، والتتقيق والمتابعة</p>
<p><u>وحدة الإدارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء مؤلفة من :</u></p> <p>مدير الوحدة المركزية مسؤول معلوماتية، مسؤول التواصل، خبير إحصائي، مسؤول إدارة مالية مسؤول الإدارة والتقييم، مسؤول التوريدات والعقود، مسؤول معايير إجتماعية،</p>	<p><u>الوحدة المركزية مؤلفة من:</u> مسؤول معلوماتية، مسؤول التواصل، خبير إحصائي، مسؤول إدارة مالية، مسؤول الإدارة والتقييم، مسؤول التوريدات والعقود، مسؤول معايير إجتماعية،</p>
<p><u>وحدة المشروع - وزارة التربية والتعليم العالي: لا تعديل</u></p>	<p><u>وحدة المشروع - وزارة التربية والتعليم العالي:</u></p>
<p><u>أنشاء وحدات جديدة: لا تعديل</u></p>	<p><u>أنشاء وحدات جديدة:</u></p>
<p><u>حلقة وصل مع المستفيدين: لا تعديل</u></p>	<p><u>حلقة وصل مع المستفيدين:</u></p>

<u>التقارير:</u>	<u>التقارير: لا تعديل</u>
<u>الاستشفاء:</u>	<u>الاستشفاء: لا تعديل</u>
<u>تعاهد مع الجمعيات:</u>	<u>تعاهد مع الجمعيات: لا تعديل</u>
<u>حماية المعلومات الشخصية للمستخدمين:</u>	<u>حماية المعلومات الشخصية للمستخدمين: لا تعديل</u>
	<u>(إضافة)</u> <u>النزاعات: تحل النزاعات الناجمة عن العقود المرتبطة</u> <u>بتطبيق هذه الاتفاقية عن طريق التحكيم وذلك وفقاً لأحكام</u> <u>المادة ٨٠٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية حسب</u> <u>الاحكام المنصوص عليها في العقود النموذجية المعمول</u> <u>بها لدى البنك الدولي بناءً على اتفاقية القرض.</u>